الدرس السادس :

إعراب الفعل (6)

مقدمة :

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم ، وبعد ..

فقد عرفنا فيما سبق علة رفع المضارع . ودرسنا بالتفصيل نواصبه الظاهرة ، ثم انتقلنا إلى حديث إضمار (أنْ) وجوبًا ، فعرفنا أحكام إضمارها بعد كي ، واللام ، وأو ، وحتى ، وفاء السببية ، وواو المعية ، وعرفنا أحكام إضمارها ناصبة جوازًا ، ومواضع ذلك الإضمار الجائز ، وعرفنا حكم حذف (أن) والنصب بها في غير المواضع القياسية ، وحكم حذفها مع رفع المضارع بعدها ، ثم انتقلنا إلى تناول الحالة الثالثة للمضارع وهي حالة الجزم ، وتعرفنا على علامات جزمه ، وتناولنا أحكام جزمه في جواب الطلب ، وشروط ذلك الجزم ، وبقى من ذلك الحديث عن خلاف النحويين حول جازم المضارع في جواب الطلب ، وهو ما نبدأ به هذا الدرس ثم نستكمله بالحديث عن جزم المضارع بعوامل الجزم ، فنقول ، وبالله التوفيق :

خلاف النحويين حول جازم المضارع في جواب الطلب[1] :

اختلف النحويون في تعليل جزم المضارع الواقع في جواب الطلب إلى جملة أقوال:

الأول : وهو قول سيبويه : أنه جزم لشبهه بجواب الشرط من جهة تعلقه

(1) انظر التصريح 2/ 241 وما بعدها ، والأشموني 3/ 308 وما بعدها .

بالأول وهو الطلب ، وكونه غير مستغن عنه كما أن جواب الشرط يتعلق بالشرط ولا يستغنى عنه ، فهو يقول في الكتاب : (وإنما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب (إن تأتني) بـ (إن تأتني) ؛ لأنهم جعلوه معلقًا بالأول غير مستغن عنه إذا أرادوا الجزاء ، كما أن (إن تأتني) غير مستغنية عن آتك)[1] فالجزم في (أكرمْ) من نحو : (زرني أكرمْك) لكونه أشبه جواب الشرط شبها معنويًا ، وفي اللغة العربية أحكام كثيرة ثبتت بالمشابهة ، وقد فصل القول فيها ابن هشام في القاعدة الأولى من الباب الثامن من كتاب المغنى .

الثاني : وهو قول الخليل والمبرد : أن الجازم له هو الطلب لتضمنه معنى حرف الشرط ، كما أن أسماء الشرط إنما جزمت لتضمنها معنى حرف الشرط ، يقول سيبويه : (وزعم الخليل أن هذه الأوائل كلها فيها معنى (إن) فلذلك انجزم الجواب)[2] ويقول المبرد : (واعلم أن جواب الأمر والنهي ينجزم بالأمر والنهي كما ينجزم جواب الجزاء بالجزاء ، وذلك لأن جواب الأمر والنهي يرجع إلى أن يكون جزاء صحيحًا وذلك قولك : ائتني أكرمْك ؛ لأن المعنى : فإنك إن تأتني أكرمك ، ألا ترى أن الإكرام إنما يستحق بالإتيان)[3] وقد وضح سيبويه مذهب الخليل حيث قال : (إذا قال : (ائتني آتك) فإن معنى كلامه : إن يكن منك إتيان آتك ، وإذا قال : (أين بيتك أزرك) فكأنه قال : إن أعلم مكان بيتك أزرك ؛ لأن قوله (أين بيتك) يريد به أعلمني ، وإذا قال : (ليته عندنا يحدثنا) فإن معنى هذا الكلام إن يكن عندنا يحدثنا ، وهو يريد ها هنا إذا تمنى ما أراد في الأمر ، وإذا قال : (لو نزلت) فكأنه قال : أنزل)[4] .

وهذا القول وجهت إليه أربعة اعتراضات :

---

(1) الكتاب 3/ 93 ، 94 .

(2) المصدر السابق .

(3) المقتضب 2/ 135 .

(4) الكتاب 3/ 94 .

الأول : أنه يستلزم كون العامل جملة ، ولا يوجد عامل جملة وهو اعتراض ابن عصفور ، ووافقه عليه الأشموني .

الثاني : أن تضمن الفعل معنى الحرف إما أنه غير واقع أو غير كثير بخلاف تضمن الاسم معنى الحرف .

الثالث : أن حرف الشرط لابد له من فعل الشرط ، ولا يجوز أن يكون فعل الشرط هو فعل الطلب بنفسه لأنه لا يصلح لمباشرة أداة الشرط ، ولا يجوز أن يكون فعل الطلب متضمنًا لفعل الشرط ؛ لأن في ذلك زيادة مخالفة الأصل ؛ لأن تضمنه لحرف الشرط مخالف للأصل ، فكيف يتضمن فعل الشرط معه ؟ ولا يجوز أن يقدر فعل الشرط بعد فعل الطلب لعدم ظهور حرف الشرط ، وإنما يجوز تقديره إذا جاز إظهاره مع حرف الشرط ، وحرف الشرط هنا لا يصح إظهاره لتضمن الطلب معناه ، وهذا اعتراض الأشموني .

الرابع : أنه يترتب عليه كون الشيء الواحد متضمنًا لمعنيين متناقضين : طلب وغير طلب ، ذلك لأن في تضمين (زرني) معنى (إن تزرني) تضمين معنيين معنى (إن) ومعنى (تزرني) ولا يوجد في لسان العرب تضمين معنيين كما أن معنى (إن تزرني) معنى غير طلبي ، وإذا تضمنه فعل الطلب كان الشيء الواحد طلبًا وغير طلب ، وهذا اعتراض أبي حيان .

القول الثالث : وهو قول أبي على الفارسي أنه جزم بعد الطلب لنيابته مناب شرط محذوف ، قال في الإيضاح (وقد يحذف الشرط في مواقع فلا يؤتى به لدلالة ما ذكر عليه ، وتلك المواضع : الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض ، تقول : أكرمني أكرمْك ، والتأويل : أكرمني فإنك إن تكرمني أكرمك)[1] وهذا القول قال به ابن عصفور ، وجعل الجزم هنا نظير النصب في نحو : ضربًا زيدا من جهة أن (زيدًا) منصوب بـ(ضربا) لنيابته عن (اضرب) لا لتضمنه معناه ،

(1) الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي ص333 .

فعامل الجزم هنا مذكور ، وهو فعل الطلب النائب عن الشرط المحذوف ، وقد اعترض هذا القول بثلاثة اعتراضات :

الأول : أن نائب الشيء يؤدي معناه ، والطلب لا يؤدي معنى الشرط إذ لا تعليق في الطلب بخلاف الشرط .

الثاني : أنه يستلزم كون العامل جملة ، وذلك لا نظير له .

الثالث : أن الأرجح في نحو : ضربًا زيدًا أن (زيدا) منصوب بالفعل المحذوف وليس بالمصدر لعدم حلوله محل فعل مقرون بحرف مصدرى .

القول الرابع : أنه مجزوم بلام أمر مقدرة ، ففي نحو : ألا تنزل عندنا تصبْ خيرا يكون التقدير : لتصبْ خيرا ، وذكر الأشموني أن هذا القول ضعيف لأنه لا يستقيم من جهة المعنى في كل موضع إلا بتجوز وتكلف في بعض المواضع ، ففي نحو : زرني أكرمْك ، وهو المضارع المجزوم في جواب الطلب والمسند إلى المتكلم إذا قدر : (لأكرمْك) ففيه تجوز لأن أمر المتكلم نفسه مبني على التجوز بتنزيل نفسه منزلة الأجنبي ، وفيه تكلف لأن دخول لام الطلب على فعل المتكلم قليل .

القول الخامس : وهو قول السيرافي وكثير من المتأخرين أن المضارع في ذلك ونحوه مجزوم بشرط مقدر هو وفعله بعد الطلب لدلالة الطلب عليهما ، يقول السيرافي : (جزم جواب الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض بإضمار شرط في ذلك كله ، والدليل على ذلك أن الأفعال التي تظهر بعد هذه الأشياء إنما هي ضمانات يضمنها ويعد بها الآمر والناهي وليست بضمانات مطلقة ولا عدات واجبة على كل حال ، وإنما هي معلقة بمعنى إن كان ووجد وجب الضمان والعدة ، وإن لم يوجد لم يجب ، ألا ترى أنه إذا قال : ائتني آتك لم يلزم الآمر أن يأتي المأمور إلا بعد أن يأتيه المأمور ، ولفظ الأمر والاستفهام لا يدل على هذا المعنى ، والذي يكشفه الشرط فوجب تقديره بعد هذه الأشياء)[1] .

(1) شرح كتاب سيبويه للسيرافي 10/ 122

وهذا القول اعترضه ابن مالك بقوله تعالى : ﴿ قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ ؛ لأن تقدير أداة الشرط وفعل الشرط : (إن تقل لهم يقيموا) يلزمه أن لا يتخلف أحد من المقول لهم عن الامتثال مع أن التخلف حاصل وواقع ، وأجيب عن هذا الاعتراض بأنه مبني على أن بين الشرط والجزاء ملازمة عقلية ، وذلك ممنوع ؛ إذ يكفي للشرط في كونه شرطًا توقف الجزاء عليه وإن كان متوقفًا على أشياء أخر كما في نحو قولهم : إن توضأت صحت صلاتك ، فإن صحة الصلاة لا تتوقف على الوضوء وحده .

وذكر ابن الناظم أن الآية تحتمل أن يكون الحكم مسندا إلى الذين آمنوا على سبيل الإجمال ، وليس إلى كل فرد ، فيكون الأصل : يُقم أكثرهم ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فارتفع واتصل بالفعل ، كما تحتمل أن لا يكون المراد بالعباد في قوله : ﴿ قُلْ لِعِبَادِيَ ... ﴾ مطلق المؤمنين ، بل المراد المخلصون منهم ، وكل مخلص يقول له الرسول - صلى الله عليه وسلم - أقم الصلاة يقيمها[1] .

ثانيًا : جزم المضارع بعد عوامل الجزم

عرفنا فيما تقدم أن جزم المضارع حالة لا يكون فيها المضارع المعرب مرفوعًا ولا منصوبًا ، وأن علامة الجزم فيه قد تكون هي السكون ، أو حذفُ النون ، أو حذف لامه المعتلة ، والنحويون يعرفون الجزم في الاصطلاح على القول بأن الإعراب لفظي بأنه السكون أو ما ينوب عنه ، وعلى القول بأنه معنوي بأنه تغيير مخصوص علامته السكون أو ما ينوب عنه .

وعوامل الجزم نوعان[2]: نوع يجزم فعلا واحدا كلام الأمر ، ولم ، ونوع يجزم فعلين كإن الشرطية ، وتسمى هذه العوامل بالجوازم ؛ لأن الجزم في اللغة القطع ، وهذه العوامل تقطع من الفعل حركة آخره إن كان صحيح الآخر ، وتقطع

(1) انظر حاشية الصبان على الأشموني 3/ 310 .

(2) انظر التصريح 2/ 245 وما بعدها ، والأشموني 4/ 2 وما بعدها .

منه حرف علة إن كان معتل الآخر ، أو حرفا شبيها بحرف العلة وهو النون التي جعلت علامة للرفع وذلك في الأفعال الخمسة .

والسر في عمل هذه الجوازم الجزم هو أن أصل الجوازم (إن) الشرطية باعتبارها أم أدوات الشرط وقد عملت الجزم ؛ لأنه لما طال ما تقتضيه من الشرط اقتضى القياس تخفيفه بالجزم الذي هو إسقاط وتخفيف ، وحملت (لم) على (إن) في عمل الجزم لما بينهما من التشابه ، حيث إن (لم) تنقل الفعل إلى المضي و (إن) تنقله إلى الاستقبال ، وكذلك الشأن فى (لمَّا) ، وأما لام الأمر نحو : (لتضربْ) فقد جزمت بالحمل على فعل الأمر للمخاطب نحو : (اضربْ) للاتفاق في المعنى ، وحملت (لا) الناهية على لام الأمر من حيث كانت نظيرة لها في الطلب ؛ لأنها لطلب الترك ، واللام لطلب الفعل ، وكذلك حمل بقية أدوات الشرط الجازمة على (إن) لاتفاقهما في الدلالة على الشرط وهو تعليق حصول مضمون جملة على حصول مضمون جملة أخرى في المستقبل ، وأما نحو (إذا) و (كيف) و (لو) من أدوات الشرط غير الجازمة فلمخالفتها لبقية أدوات الشرط سلب منها ما أعطى لهذه الأدوات من العمل وهو الجزم .

النوع الأول : ما يجزم فعلاً واحدًا

جمع ابن مالك الحروف التي تجزم فعلاً واحدًا في قوله :

بـلا ولام طالبًا ضـع جزمـا في الفعل هكذا بـ(لم) و (لما)

فهذه أربعة أحرف تجزم فعلا واحدا ، وهي لا الطلبية ، ولام الطلب ، ولم ولما ، وفيما يلي حديث مفصل عن كل حرف من هذه الحرف :

جزم المضارع بـ(لا) الطلبية

لا الطلبية : هي الحرف الموضوع في الأصل لطلب ترك الفعل ، وتكون للنهي نحو قوله تعالى : ﴿ يَا بُنَيَّ لا تُشْرِكْ بِاللَّهِ ﴾ وقوله سبحانه : ﴿ وَلا تَمْشِ فِي الأَرْضِ مَرَحًا ﴾ وقوله : ﴿ لا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا ﴾ وتكون للدعاء : كما في

قوله تعالى : ﴿ رَبَّنَا لا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾ وتكون للالتماس كقولك لنظيرك : لا تترك عمل اليوم إلى الغد ، والفرق بين النهي والدعاء والالتماس أن النهي طلب ترك يصدر من الأعلى للأدنى ، والدعاء طلب ترك يصدر من الأدنى للأعلى ، والالتماس : طلب ترك يصدر من مساو لمساويه من غير استعلاء .

وتسميتها (لا) الطلبية أجود من تسميتها (لا) الناهية ؛ لأن الطلبية تشمل النهي والدعاء والالتماس .

وإذا خرجت (لا) عن الطلب واستعملت في غيره كالتهديد على سبيل المجاز كانت جازمة أيضًا كما في قول السيد لغلامه : لا تطعْني .

وتقييد (لا) الجازمة بكونها طلبية يخرج (لا) النافية ، و (لا) الزائدة فكلاهما لا يعمل في المضارع ، وقد حكى الفراء عن العرب جزم الفعل المضارع بعد (لا) النافية التي يصلح قبلها كي ، وذلك في قولهم : ربطت الفرس لا ينفلتْ ، حكاه بضم التاء وسكونها ، وذلك لا يصلح حجة لمجيء (لا) النافية جازمة ؛ لأن هذا الكلام مبني على توهم وتقدير شرط ، وتقدير الشرط ، إن أربطه لا ينفلتْ ، وكذلك ما حكى من قولهم : جئته لا يكن له على حجة ، فهو على تقدير : إن أجئه لا يكن له على حجة ، وقال الرضى في هذا : لا مانع أن يجعل (لا) في مثله للنهي .

الخلافُ في أصل (لا) والجزم بها :

جمهور النحاة على أن (لا) الطلبية حرف بسيط عامل بنفسه في المضارع . وهذا هو الراجح ، وفيها قولان آخران : أولهما لبعض النحويين يزعم أن أصلها لام الأمر زيدت عليها ألف فانفتحت ، وحدث لها بذلك معنى جديد وهو طلب الكف .

والثاني للسهيلي يزعم أن (لا) الطلبية هي لا النافية ، وأن الجزم بعدها بلام أمر مقدرة قبلها ليتسلط الأمر على النفي فيصير نهيا ، وقد حذفت لام الأمر كراهة اجتماع لامين في اللفظ .

والقول الأول دعوى بلا دليل ، والقول الثاني كذلك ، مع ضعفه من وجه آخر ، وهو أن النهي إنما هو طلب الكف ، لا طلب النفي بمعنى الانتفاء .

ما الأفعال التي تدخل عليها (لا) الطلبية ؟

1- المضارع المبني للمفعول يكثر دخول (لا) الطلبية عليه سواء أكان لمتكلم نحو : لا أُخرجْ ، ولا نُخرجْ أم كان لمخاطب نحو : لا تُخرجْ ، ولا تُخرَجا ، ولا تُخرجوا ، أم كان لغائب نحو : لا يُخرَجْ ، ولا يُخرَجَا ، ولا يُخْرجوا .

2- المضارع المبني للفاعل يكثر دخول (لا) الطلبية عليه إذا كان مسندًا إلى المخاطب نحو : لا تخرُج ، لا تخرُجا ، لا تخرُجُوا ، أو إلى الغائب نحو : لا يخْرُج ، لا يخرُجا ، لا يخرُجوا .

وإنما كثر دخولها على المضارع في هذه الأحوال لاختلاف الناهي والمنهي فيها ، فالناهي هو المتكلم ، والمنهي في المضارع المبني للمفعول هو الفاعل المحذوف ؛ لأن الأصل في أمثلته قبل البناء للمفعول : لا يخرِجْني أحد ، ولا يخرِجْنا أحد ، ولا يخرِجْك أحد ، ولا يخرجْكما أحد ، ولا يخرِجْكم أحد ، ولا يخرِجْه أحد ، ولا يخرِجْهما أحد ، ولا يخرِجْهم أحد ، فالنهي في ذلك كله موجه من المتكلم إلى الفاعل وهو (أحد) الذي حذف عند البناء للمفعول ، وأنيب عنه المفعول ، واقتضى ذلك جعل حرف المضارع همزة مع المتكلم ، ونونا مع جماعة المتكلمين وتاءً مع المخاطب .

وكذلك الشأن في المضارع المبني للفاعل ، فالناهي فيه هو المتكلم ، والمنهي هو المخاطب أو الغائب .

وأما المضارع المبني للفاعل المسند إلى المتكلم مفردًا أو جماعة فمن النادر دخول (لا) الطلبية عليه وجزمه بها ؛ لأن المتعارف أن الإنسان لا ينهي نفسه على سبيل الحقيقة ، بل ينزل نفسه منزلة الأجنبي ، وفي ذلك ما فيه من التكلف ، أو يجعل المسبب مكان السبب كما في قولهم : لا أرينَّك ههنا بمعنى : لا تنزل بهذا المكان فإنك إن نزلت به رأيتك ، وكذلك قول النابغة :

لا أعرفَنْ ربربا حورا مدامعـها مردَّفاتٍ على أعقابِ أكـوار

ومعناه : لا تتعرضوا لحمى الحارث الغساني فيسبي نساءكم فأراهن خلف الرجال أسيرات ، أقام المسبب وهو (أعرفن) مقام السبب وهو تعرضهم لحمى الملك .

ومثله قول الوليد بن عقبة :

إذا ما خرجنا من دمشق فلا نعُدْ لها أبدا ما دام فيـها الجُراضـمُ

الجراضم : الأكول الواسع البطن ، والشاهد فيه قوله (فلا نعد) حيث دخلت (لا) الطلبية على فعل الفاعل المسند إلى المتكلم ، وذلك نادر .

هل يجوز الفصل بين (لا) والفعل المجزوم بها ؟

لا يجوز الفصل بين (لا) الطلبية ، وبين المضارع المجزوم بها إلا في ضرورة الشعر ، ومما ورد من ذلك قول الشاعر :

وقالوا أخانا لا تخشع لظالم عزيز ولا ذاحقٌّ قومك تظلِم

فقد فصل الشاعر هنا بين (لا) ومجزومها (تظلم) بفاصلين هما المنادى (ذا) والمفعول المقدم (حق قومك) وأصل التركيب : ولا تظلم يا هذا حق قومك ، وأجاز بعض النحويين الفصل بينهما في قليل من النثر لكن بالظرف أو الجار والمجرور نحو : لا اليوم تخرجْ ، ولا في غدٍ تسافرْ .

جزم المضارع بلام الطلب[1]

لام الطلب : هو حرف موضوع في الأصل لطلب الفعل ، وهذا الطلب يكون أمرا من الأعلى للأدنى نحو قوله تعالى : ﴿ لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ ﴾ ويكون دعاء من الأدنى للأعلى كما في قوله تعالى : ﴿ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾ ويكون التماسًا من المساوي للمساوي نحو قولك لصديقك : لتفعل كذا وكذا ، وتسميتها بلام الطلب أولى وأجود من تسميتها بلام الأمر ليشمل الطلب هذه الأنواع الثلاثة .

(1) انظر التصريح 2/ 246 وما بعدها ، والأشموني 4/ 2 وما بعدها .

وإذا خرجت عن الطلب إلى غيره لم يؤثر ذلك في عملها بل تظل جازمة ، فمن ذلك أنها يراد بها وبمصحوبها الخبر في قوله تعالى : ﴿ قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا ﴾ والتهديد في قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ ﴾ ومع ذلك ظل الجزم بها باقيًا .

حركة لام الطلب :

قال المصرح : (أصل لام الأمر السكون ؛ لأن الأصل عدم الحركة ، لكن منع منه أنها قد تكون في الابتداء ، والابتداء بالساكن متعذر فكسرت)[1] ، وقال المرادي : (لهذه اللام الأصالة في السكون من وجهين : أحدهما مشترك وهو كون السكون مقدمًا على الحركة ، والثاني مختص وهو أن يكون لفظها مشاكلاً لعملها كما فعل بباء الجر)[2] . وهي في الكسر محمولة على باء الجر ولامه لأنها اختهما في الاختصاص بنوع وعملها فيه ، وقد تفتح هذه اللام على لغة سليم نحو : لَيقم زيد . ذكر ذلك الفراء في معانيه[3] ، وقيده بعضهم بأن يكون حرف المضارع بعدها مفتوحًا كما في المثال المذكور ، بخلاف نحو لِتكرم زيدا .

وإذا وقعت هذه اللام بعد الواو أو الفاء أو ثم رجعت إلى سكونها الأصلي غالبًا كما في قوله تعالى : ﴿ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾ . وتسكين هذه اللام بعد الواو والفاء أكثر من تحريكها لشدة اتصال كل واحدة منهما بما بعدها لكونها على حرف واحد ، فتصير معه بمنزلة كلمة واحدة ، فتخفف بحذف الكسرة منها كما يخفف نحو : كَتِف وفخِذ بتسكين وسطه ، وأما (ثم) فالكسر بعدها أكثر لكونها على ثلاثة أحرف ، وإنما جاز تسكين اللام بعدها حملاً على الواو والفاء فلا تكون مثلهما فيه ، وقد وصفه ابن مالك بأنه قليل ، قال في شرح

(1) التصريح 2/ 246 ، 247 .

(2) توضيح المقاصد والمسالك 3/ 1268 .

(3) معاني الفراء 1/ 285 .

التسهيل : (وإذا وقعت لام الأمر بعد الفاء والواو وثم جاز تسكينها حملا على (فعِل) وإجراء للمنفصل مجرى المتصل ، لكثرة الاستعمال ، وهو مع الواو والفاء أعرف من التحريك) ثم قال : وأما تسكين اللام بعد ثم فقليل ، ومنه قراءة أبي عمرو وغيره : ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ ﴾[1] ، وقال المرادي عن تسكين اللام بعد (ثم) : (وليس بضعيف ولا مخصوص بالضرورة خلافا لزاعم ذلك ، وبه قرأ الكوفيون وقالون والبزي : (ثم لْيقطع))[2] .

ما الأفعال التي تدخل عليها لام الطلب ؟

1- المضارع المبني للمفعول يكثر دخول لام الطلب عليه سواء أكان لمتكلم نحو : لأُكْرَم ، ولِنُكْرَم ، أم لمخاطب نحو : لتكرَمْ يا زيد ، ولتِكرما يا زيدان ، أم لغائب نحو : لِيُكْرَمْ زيدٌ ، ولِيُكرَما ، ولِيُكْرَموا .

2- المضارع المبني للفاعل يكثر دخول لام الطلب عليه إذا أسند إلى الغائب وحده نحو : لِيُكرِمْ زيدٌ عمرا ، ومنه الحديث : (من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكْرِمْ ضيفه) .

وإنما كثر دخول لام الطلب على ما تقدم لاختلاف الآمر والمأمور فيه ، فإن الآمر هو المتكلم ، والمأمور في المضارع المبني للمفعول هو (أحد) الذى كان فاعلا قبل بناء الفعل للمفعول ، والأصل في : لأكْرم لِيُكْرمنى أحدٌ ، وفي لتُكرَم : ليكرِمْكَ أحَدٌ ، وفي لِيُكرَم : لِيكْرِمْه أحد ، والمأمور في المضارع المبني للفاعل هو الفاعل المذكور .

3- أما المضارع المبني للفاعل المسند إلى المتكلم نحو : لأضْرب ولنَضْرب فدخول لام الطلب عليه قليل ؛ لأن المتكلم لا يأمر نفسه إلا على سبيل المجاز ، وهو مع قلته جائز في السعة والاختيار لورود السماع به ، ومنه قول

(1) شرح التسهيل لابن مالك 4/ 58 .

(2) الجني الداني ص 154 .

النبي - صلى الله عليه وسلم - : (قوموا فلأصلِّ لكم) في رواية حذف الياء ، قال ابن مالك في شواهد التوضيح : (واللام عند حذف الياء لام الأمر ، ويجوز فتحها على لغة سُلَيْم ، وتسكينها بعد الواو والفاء وثم على لغة قريش ، وحذف الياء علامة الجزم ، وأمر المتكلم نفسه بفعل مقرون باللام فصيح قليل في الاستعمال)[1] ، ومن ذلك أيضًا قوله عز وجل : ﴿ وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ ﴾ .

فإن كان مسندًا إلى المخاطب نحو : لِتضْرِب ، ولِتَضْرِبا ، ولِيَضْرِبوا فدخول لام الطلب عليه أقل من دخولها على المسند إلى المتكلم عند الجمهور حيث قالوا : الأكثر الاستغناء عن ذلك بفعل الأمر نحو : اضرب ، واضربا ، واضربوا ، لكن وصف الزجاجي ذلك بأنه لغة جيدة حيث قال في الجمل : (وإذا كان الأمر للمخاطب باللام كان مجزومًا كقولك : لِتَخْرُجْ يا زيد ، ولتَرْكَبْ يا عمرو ، وهي لغة جيدة ، وروى أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قرأ : ﴿ فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا ﴾[2] ، ومما ورد من ذلك أيضًا قول النبي - صلى الله عليه وسلم - : (لتأخذوا مصافكم) وقول الشاعر :

لتقم أنت يا ابن خير قريش ... فلِتَقْضِ حوائج المسلمينا

وإنما حكم بعض النحويين على هذه اللغة بأنها رديئة لأن صيغة الأمر تغني عنها ، وهي أخف منها وأكثر استعمالاً .

هل تحذف لام الطلب ويبقى عملها ؟

للنحويين في ذلك ثلاثة مذاهب :

• **المذهب الأول :** وهو مذهب الجمهور أنه لا يجوز حذفها مع بقاء عملها إلا في الشعر خاصة ؛ لأن الشعر محل ضرورة ، ومما ورد من ذلك قول الشاعر :

محمد تَفْدِ نفسَك كل نفس ... إذا ما خفت من أمر تبالا

(1) شواهد التوضيح ص 186 .

(2) الجمل للزجاجي ص 208 .

والشاهد فيه قوله : (تفدِ) فإنه فعل مجزوم بلام أمر محذوفة ، والأصل لتفدِ فحذفت اللام وبقى عملها للضرورة ، ومنه أيضًا قول الشاعر :

فلا تستطل منى بقائي ومدتي ولكن يكنْ للخير منك نصيب

والشاهد فيه قوله (يكن) فإنه مجزوم بلام أمر محذوفة ، والأصل : ليكن ، فحذفت اللام وبقى عملها للضرورة .

• **المذهب الثاني :** مذهب المبرد وهو أنه لا يجوز حذفها مع بقاء عملها لا في شعر ولا في نثر ، وقال عن البيت الأول : إنه لا يعرف قائله[1] وقال غيره : يحتمل البيت أن يكون دعاء بلفظ الخبر ، وأصله تفدي كما تقول : يغفر الله لك ، فحذفت الياء تخفيفا واجتزاء عنها بالكسرة ، وأما البيت الثاني فلم يتعرض له المبرد ، وأجاز فيه الدماميني أن يكون تسكين نونه لأجل الإدغام الجائز ، والأصل فيه الرفع : (يكونُ) فأبدلَ النونَ لاما ، وأدغم فالتقت الواو ساكنة مع اللام المدغمة فحذفت للضرورة لا لالتقاء الساكنين ؛ لأن التقاء الساكنين في ذلك ونحوه على الحد المغتفر .

• **المذهب الثالث :** مذهب الكسائي ومن وافقه وهو أنه يجوز حذفها وبقاء عملها في النثر بشرط تقدم قول بصيغة الأمر كما في قوله تعالى : ﴿ **قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ** ﴾ فالأصل عنده : ليقيموا فحذفت لام الطلب وبقى عملها في الاختيار لتقدم قول بصيغة الأمر عليها ، وتبع ابن مالك الكسائي في شرح الكافية على إجازة ذلك في النثر ، وذكر أنه على ثلاثة أضرب :

الأول : كثير مطرد ، وهو حذفها بعد قول بصيغة الأمر كما في الآية .

الثاني : قليل جائز في الاختيار ، وهو حذفها بعد قول غير أمر كما في قول منصور بن مَرْثَد الأسدي :

قلت لبواب لديه دارها تيذنْ فإني حَمؤها وجارها

(1) انظر المقتضب 1/ 131 .

قال ابن مالك : الأصل : لتأذنْ فحـذَف الـلامَ ، وكسَـر حـرفَ المضارعـة ، وليس الشاعر مضطرا إلى الحذف لتمكنه من أن يقول : (إيذن) ، وقوله : (وليس الشاعر مضطرا) أراد به دفع الاعتراض بأنه لا يصح الاستشهاد بالشعر على جواز وقوع شيء في الاختيار ، ومعناه أن حذف اللام مع بقاء الجزم بها في البيت ليس ضرورة شعرية ؛ لأن الضرورة ـ عنده ـ ما ليس للشاعر عنـه مندوحـة ، والشـاعر هنا له مندوحة عما فعل لتمكنه من أن يقول : (إيذن) بفعـل الأمـر دون أن يخـل بالمعنى أو الوزن .

ثم قال ابن مالك : وليس لقائل أن يقول : إن هذا من تسكين المتحرك علـى أن يكون الفعل مستحقا للرفع فسكن اضطرارا ؛ لأن الراجز لو قصد الرفع لتوصل إليه مستغنيًا عن الفاء فكان يقول : (تأذنُ إني) وقوله : (مستحقا للرفـع) معنـاه أن يجعل هذا الفعل مجردا من الناصب والجازم .

وما ذهب إليه في تحديد الضرورة الشعرية يقابله قول القائلين بـأن الضـرورة الشعرية هي كل ما وقع في الشعر مما لا يقع في النثر ، وعلى هـذا القـول يكـون الفعل (تيذن) مرفوعًا لتجرده من الناصب والجازم وسكن للضرورة الشعرية .

والثالث : قليل مخصوص بالضرورة ، وهو حذفها مع بقاء عملـها دون تقـدم قول بصيغة أمر ولا بخلافها ، ومـن شواهـد ذلـك البيتـان اللـذان اسـتشهد بـهما الجمهور في المذهب الأول[1] .

جزم المضارع بـ(لم) وجزمه بـ(لما)[2]

مثال الجزم بـ(لم) قوله تعالى : ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ ، ومثال الجزم بـ(لما) قوله تعالى : ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾ .

(1) انظر توضيح المقاصد والمسالك 3/ 1269 .

(2) انظر التصريح 2/ 247 وما بعدها ، والأشموني 4/ 5 وما بعدها .

وهذان الحرفان يشتركان في ست صفات ، وتنفرد (لم) عن أختها بخمس صفات ، وتنفرد عنها أختها (لما) بأربع صفات ، وفيما يلي تفصيل ذلك :

- **الصفات المشتركة بين (لم) و (لما)** : تتفق (لم) و (لما) في أن كلا منهما حرف يختص بالمضارع ، ويجزمه ، وينفي معناه ، ويقلب زمنه إلى الماضي ، ويجوز أن تدخل عليه همزة الاستفهام مع بقاء الجزم به ، فهذه ست صفات ، ومن شواهد دخول همزة الاستفهام عليهما مع بقاء الجزم قوله تعالى ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ وقول النابغة الذبياني :

على حين عاتبت المشيب على الصبا ... وقلت : ألما أصحُ والشيب وازع

(واصْحُ) في البيت مضارع (صحا) من باب نصر ، وهو مجزوم بـ(لما) المسبوقة بهمزة الاستفهام ، وعلامة جزمه حذف الواو ، وأصله : أصحو .

- **الصفات التي تنفرد بها (لم)**

هي خمس صفات إيجازها جواز مصاحبتها للشرط ، وجواز انقطاع نفي منفيها ، وجواز الفصل بينها وبين مجزومها للضرورة ، وجواز إلغائها وعدم الجزم بها ، وجواز النصب بها عند بعض العرب ، وفيما يلي تفصيل ذلك :

1- جواز مصاحبة (لم) للشرط كما في قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ ﴾ ولا يجوز : إن لمّا تفعل ، وذكر النحويون في تعليل ذلك أمرين :

أولهما : أن (لم) لنفي (فَعَل) و (لمّا) لنفي قد فعل ، فحمل منفي كل على مثبته ، فلما كان مثبت (لم يفعل) وهو فَعَل يصحب أداة الشرط نحو : (إن فعل كذا حدث كذا) جاز أن يقال : إن لم يفعل ، ولما كان مثبت (لمّا يفعل) وهو (قد فعل) لا يصحب أداة الشرط لأنه لا يقال (إن قد فعل) لم يجز أن يقال : إن لما يفعل ، وإنما لم يجز : (إن قد فعل) لأن (قد) تقتضي تحقق وقوع الفعل وقرب زمنه من الحال ، وأداة الشرط تقتضي احتمال وقوع الفعل وعدم وقوعه في المستقبل فلما تنافيا لم يجتمعا .

الأمر الثاني : ذكره العلامة الرضي ، وهو أن (لمّا) فاصل قوي بين إن الشرطية وشبهها ، وبين فعل الشرط الذي تدخل عليه (لما) بخلاف (لم) فهي فاصل غير قوي ، وكلام الرضي في هذا التعليل مبني على أن (لما) حرف مركب من (لم) و (ما) فلهذا كانت فاصلاً قويًا بين العامل ومعموله .

وجدير بالتنويه أن بعض النحويين يذهب إلى أن (لما) حرف بسيط لا مركب ، وأن بعضهم يرى أن عامل الجزم في المضارع في نحو : (إن لم تفعل) هو (لمْ) لأنها أولى بالعمل فيه لقربها منه واتصالها به ، ولقوتها باختصاصها بالدخول على المضارع ، ولكونها هي الجازمة في نحو : إذا لم تهمل في واجبك فأنت من الفائزين ، مع أنها في ذلك بطل تأثيرها في قلب المضارع إلى الماضي كما هو الحال مع (إن) ونحوها .

2- جواز انقطاع نفي منفي (لم) كما في قوله تعالى : ﴿ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا ﴾ فالمعنى : لم يكن شيئًا مذكورا في ما مضى ، وقد كان بعد ذلك ، وتقول : لم يغادر زيد بلده حتى أتم الأربعين ، وهذا معناه انقطاع نفي المغادرة بعد ذلك ، وذلك لا يجوز مع (لما) لأن نفي منفيها يستمر إلى زمن التكلم ، تقول قرب الامتحان ولما أذاكرْ ، ومعناه انتفاء المذاكرة حتى زمن التكلم ، فلا يجوز فيها انقطاع نفي منفيها ، ومن شواهد (لما) قول الممزق العبدي :

فإن كنت مأكولاً فكن خير آكل وإلا فأدركني ولما أمزق

وهذا معناه انتفاء تمزيقه إلى زمن التكلم ، فالنفي في منفي (لما) متصل بحال النطق ، ولذلك الفرق أجاز النحويون أن تقول : لم يكن ثم كان لجواز انقطاع نفي المنفي بلم ، ولم يجيزوا : لما يكن ثم كان ؛ لأن المنفي بـ(لما) لا ينقطع نفيه حتى زمن التكلم ، والصواب مع (لما) أن يقال : لمّا يكن وقد يكون .

3- جواز الفصل بين (لم) ومجزومها في ضرورة الشعر ، ومن شواهده قول ذي الرُّمة :

فأضحت مغانيها قفارا رسومها كأن لم سوى أهل من الوحش تؤهلِ

ولا يجوز ذلك مع لمّا .

4- قد تلغى (لم) فلا يجزم بها حملا على (ما) التي تنفي الماضي كثيرًا ، وأنشد الأخفش على ذلك قول الشاعر :

لولا فوارس من ذهل وأسرتُهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار

ولم يخص ذلك ابن مالك بالضرورة ، وخصه ابن عصفور بها ، وذلك لا يحدث مع (لما) مطلقًا .

5- (لم) قد ينصب بها المضارع كما حكاه اللحياني عن بعض العرب ، ويحتمل ذلك قراءة أبي جعفر المنصور : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ وقول الراجز :

في أي يوميَّ من الموت أفر أيوم لم يقدرَ أم يوم قدر ؟

والجمهور على أن الفعل في الموضعين مؤكد بالنون الخفيفة ، وأنه فتح لها ما قبلها ثم حذفت ونويت ، والأصل : ألم نشرحَن ، ولم يقدرَن ، وهذا معناه أنهم لم يعتدوا بما حكاه اللحياني .

■■■■■ خلاصة هذا الدرس ■■■■■

1- أن للنحويين في تعليل جزم المضارع الواقع في جواب الطلب خمسة أقوال لعل أرجحَها ما ذهب إليه سيبويه من أنه جزم لشبهه بجواب الشرط ، وقيل جازمه الطلب لتضمنه حرف الشرط ، وقيل : جازمه الطلب لنيابته مناب شرط محذوف ، وقيل محذوف بلام أمر مقدرة ، وقيل : مجزوم بشرط مقدر بعد الطلب .

2- أن عوامل الجزم منها ما يجزم فعلاً واحدًا ، ومنها ما يجزم فعلين ، والذي يجزم فعلاً واحدًا هو لا الطلبية ، واللام الطلبية ، و (لم) و (لما) .

3- أن (لا) الطلبية وضعت في الأصل لطلب ترك الفعل وقد تأتي لغير ذلك ،

والراجح أنها حرف بسيط ، وتدخل بكثرة على المضارع المبني للمفعول مطلقًا ، وعلى المضارع المبني للفاعل إذا أسند إلى مخاطب أو غائب ، وأما المسند إلى المتكلم فمن النادر دخول (لا) عليه ، ولا يجوز الفصل بين لا ومجزومها .

4- أن لام الطلب موضوعة في الأصل لطلب الفعل وقد تأتي لغير ذلك ، وحركتها الكسر ، وأصله السكون ، وقد تفتح في لغة سليم ، وإذا وقعت بعد الفاء أو الواو أو ثم رجعت إلى سكونها الأصلي ، ويكثر دخولها على المضارع المبني للمفعول مطلقًا ، وعلى المضارع المبني للفاعل إذا أسند إلى غائب ، أما المسند إلى المتكلم فدخول اللام عليه قليل ، وأقل منه دخولها على المسند إلى المخاطب للاستغناء عنه بفعل الأمر .

5- أن النحويين لهم ثلاثة مذاهب في حذف لام الطلب وبقاء عملها ، وهي مذهب الجمهور ، ومذهب المبرد ، ومذهب الكسائي ومن وافقه كابن مالك .

6- أن (لم) و (لما) تشتركان في ست صفات وتنفرد (لم) عن (لمّا) بخمسة أمور .

●●●●●● أسئلة حول الدرس ●●●●●●

س1: اذكر أقوال النحويين في تعليل جزم المضارع الواقع في جواب الطلب مع بيان ما وجه إليها من اعتراض أو تضعيف .

س2: لم سميت عوامل الجزم بالجوازم ؟ وما السر في عملها الجزم ؟

س3: ما الذي تفيده لا الطلبية في استعمالات العرب ؟ مثل لذلك ، ثم اذكر خلاف النحويين حول حقيقتها .

س4: ما الأفعال التي تدخل عليها (لا) الطلبية بكثرة ؟ وما علة هذه الكثرة ؟ وما الذي تدخل عليه نادرًا ؟ ولماذا ؟ وهل يجوز الفصل بين (لا) ومجزومها ؟ مثل لكل ما تذكر .

س5: ما الذي تفيده لام الطلب في استعمالات العرب ؟ وما قول النحويين في حركتها ؟ وما الأفعال التي تدخل عليها بكثرة ؟ وما الأفعال التي تدخل عليها بقلة ؟ وما مذاهب النحويين في حذفها وبقاء عملها ؟ مثل لما تذكر .

س6: ما الصفات المشتركة بين (لم) و (لما) ؟ وما الصفات التي تنفرد بها (لم) استعن في إجابتك بالأمثلة .

obeikandl.com